

## ورقة تحليلية



# صفقة الغاز المصرية-الإسرائيلية

## التحولات الجيوستراتيجية في شرق المتوسط

شادي علي

2025-12-22

# صفقة الغاز المصرية-الإسرائيلية

## التحولات الجيواستراتيجية في شرق المتوسط

شادي علي

الفهرس:

- الإطار النظري: "الجمهورية الثانية" وتحولات العقيدة الاستراتيجية المصرية ..... 3
- السياق التاريخي: تحولات الطاقة كمرآة للتحولات السياسية ..... 4
- من التصدير إلى الاستيراد: متلازمة الفشل الاستراتيجي ..... 4
- سقوط أسطورة الاكتفاء الذاتي ..... 5
- تشريح الصفقة: الأرقام، الفواعل، والاقتصاد الموازي ..... 5
- التفاصيل الفنية والمالية للاتفاق الجديد (2025-2040) ..... 5
- شبكة المصالح: من يشتري ومن يبيع؟ (تشريح الاقتصاد الموازي) ..... 5
- البنية التحتية للهيمنة ..... 7
- سقوط سردية "المركز الإقليمي للطاقة": من الحلم إلى الكابوس ..... 7
- وهم المركز الإقليمي ..... 7
- عقيدة الصدمة وتمرير التبعية ..... 7
- التبعية الهيكلية ..... 8
- الأثر الجيواستراتيجي: سلاح الطاقة في زمن الإبادة ..... 8
- "الاعتمادية غير المتكافئة" كقيد على السيادة ..... 8
- تحديد الدور المصري في حرب غزة: الصمت المدفوع ..... 8
- "إسرائيل" كقوة طاقة إقليمية: التطبيع عبر الأنابيب ..... 9
- الأبعاد الإقليمية: لعبة الشطرنج في شرق المتوسط ..... 10
- عزل تركيا وتهميش المنافسين ..... 10
- الدور الأمريكي: "شيفرون" كذراع دبلوماسية ..... 10

- 10..... سيناريوهات المستقبل: إلى أين تتجه مصر؟
- 11..... سيناريو "صفقة القرن" والتهجير (الضغط عبر الاقتصاد).
- 11..... سيناريو استمرار التبعية والهشاشة (2030).
- 11..... سيناريو الانفجار أو التغيير الوظيفي.

### الإطار النظري: "الجمهورية الثانية" وتحولات العقيدة الاستراتيجية المصرية

عند تفكيك وتحليل الأثر الجيواستراتيجي لصفقة الغاز الكبرى التي أبرمتها الحكومة المصرية مع الجانب "الإسرائيلي" - والتي قُدرت قيمتها بنحو 35 مليار دولار لتوريد ما يقرب من 130 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي حتى عام 2040 - لا يمكن للمراقب الاستراتيجي أن يعزل هذا الحدث الاقتصادي الضخم عن السياق البنيوي، والسياسي، والاجتماعي الذي يحكم الدولة المصرية في مرحلتها الراهنة، أو ما يُصطلح عليه في الأدبيات السياسية والتحليلية بـ "الجمهورية الثانية"؛ فهذه الصفقة، بكل ما تحمله من تعقيدات فنية وتشابكات مالية، لا تمثل مجرد اتفاق تجاري عابر لبيع وشراء وحدات الطاقة الحرارية، بل هي تجسيد ملموس لتحولات راديكالية ضربت جذور عقيدة الأمن القومي المصري<sup>1</sup>، وأعادت تشكيل طبيعة النخبة الحاكمة، وغيرت بشكل جوهري الوظيفة الإقليمية التي تضطلع بها الدولة المصرية ضمن الترتيبات الأمنية والاقتصادية التي هندستها الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة، وخاصة في حقبة ما بعد "طوفان الأقصى".

يشير التحليل البنيوي لنظام ما بعد يوليو 2013 إلى حدوث قطيعة جذرية ومنهجية مع إرث دولة يوليو 1952 التقليدي؛ فبينما قام "العقد الاجتماعي الناصري" -وحتى في امتداداته الساداتية والمباركية المتأكلة- على معادلة ضمنية من الرعاية الاجتماعية والإنتاج الوطني والحفاظ على مسافة أمان استراتيجي، تم استبدال هذا النموذج بنموذج جديد يمكن توصيفه بـ "رأسمالية الدولة القسرية" أو "الاقتصاد السياسي للهيمنة". في هذا النموذج المستحدث، لم تعد الدولة تلعب دور المنظم المحايد للسوق، ولا حتى دور المنتج التنموي بالمعنى التقليدي، بل تحولت مؤسساتها السيادية -وتحديداً المؤسسة العسكرية وجهاز المخابرات العامة- إلى فواعل اقتصادية مباشرة، مهيمنة، ومحتكرة، تسيطر على الأصول والموارد الاستراتيجية، وتدخل في شراكات عابرة للحدود تخدم في المقام الأول استدامة مواردها المالية الخاصة ("الاقتصاد الموازي") بعيداً عن قيود ورقابة موازنة الدولة العامة، وهو ما يُعرف بظاهرة "الدولة الموازية" أو "الاقتصاد الهجين"<sup>2</sup>. هذا التحول البنيوي هو المفتاح لفهم لماذا تذهب مصر نحو تعميق التبعية الطاقية لـ "إسرائيل" في وقت تتصاعد فيه التهديدات الوجودية على حدودها الشمالية الشرقية.

من هذا المنطلق النظري، تأتي صفقة الغاز لتعكس وتكرس حالة من "الاعتمادية غير المتكافئة" (Asymmetric Interdependence)<sup>3</sup>؛ فبينما كانت السردية الرسمية للنظام المصري تروج طوال العقد الماضي لمصر باعتبارها "مركزاً

<sup>1</sup> قنديل، أحمد. "اكتشافات الغاز في شرق المتوسط: التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية". مجلة السياسة الدولية، العدد 212، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان/أبريل 2018 م، ص 42.

<sup>2</sup> صايغ، يزيد. أولياء الجمهورية: تشريح الاقتصاد العسكري المصري. مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2019 م، ص 15.

<sup>3</sup> Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye. Power and Interdependence. 4th ed., Longman, 2012, p. 10.

إقليمياً للطاقة" قادراً على تسييل الغاز وإعادة تصديره لأوروبا، كشفت الحقائق الجيولوجية (مثل: انهيار إنتاج حقل ظهر) والحقائق الاقتصادية (مثل: أزمة العملة والديون) عن تحول مصر إلى "مستهلك نهم" و"مستورد صافي" للطاقة، مرتهاً بشكل شبه كامل بقرار الضخ من حقول "ليفيثان" و"تمار" التي تسيطر عليها حكومة الاحتلال "الإسرائيلي" والشركات الأمريكية. هذا التحول يضع الأمن القومي المصري - في شقه الطاقوي الحيوي الذي يشغل المصانع وينير المنازل - تحت رحمة الفاعل "الإسرائيلي"، مما يؤدي بالضرورة إلى تقليص هامش المناورة السياسية للقاهرة تجاه القضايا الإقليمية المصرية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية والحرب الإبادية في قطاع غزة.

وفهم هذه الصفة يتطلب تفكيكاً دقيقاً لطبقاتها المتعددة والمتشابكة: بدءاً من الطبقة الاقتصادية المتمثلة في أزمة الطاقة المحلية الخانقة وفشل التخطيط، مروراً بالطبقة السياسية المتمثلة في شبكات المصالح الريعية التي تربط النخبة المصرية بالشركات "الإسرائيلية" والأمريكية، وصولاً إلى الطبقة الجيوسياسية المتمثلة في المشروع الأمريكي لإعادة دمج "إسرائيل" في نسيج المنطقة كقوة طاقة لا غنى عنها، وهو ما سنفصله في العناوين التالية.

### السياق التاريخي: تحولات الطاقة كمرآة للتحولات السياسية

#### من التصدير إلى الاستيراد: متلازمة الفشل الاستراتيجي

لفهم عمق الأزمة الحالية، يجب العودة إلى الوراء قليلاً. وقت كانت مصر في عهد الرئيس الأسبق (محمد حسني مبارك) مُصدراً للغاز الطبيعي إلى "إسرائيل" عبر خط أنابيب العريش-عسقلان، في صفقة أثارت جدلاً واسعاً ومعارضة شعبية وقضائية شرسة في حينها، لكونها كانت تبيع الغاز المصري بأسعار بخسة تقل كثيراً عن الأسعار العالمية، مما اعتبره الكثيرون إهداراً لثروات الشعب المصري ودعماً مباشراً لاقتصاد العدو<sup>4</sup>. كانت تلك الحقبة تعبر عن "السلام البارد" حيث العلاقات الدبلوماسية مستقرة، والتعاون الاقتصادي يخدم نخبةً محددة (مثل حسين سالم)، لكن الدولة المصرية كانت لا تزال تمتلك "محبس الغاز".

مع اندلاع ثورة 25 يناير 2011، وتفجير خط الغاز عشرات المرات من قبل جماعات مسلحة في سيناء، توقف التصدير، ودخلت مصر في نزاعات تحكيم دولي خسرت بموجبها مليارات الدولارات كتعويضات لشركة الكهرباء الإسرائيلية. في تلك الأثناء، كانت الاكتشافات الجيولوجية في شرق المتوسط تعيد رسم الخرائط؛ اكتشفت "إسرائيل" حقول "تمار" و"ليفيثان" العملاقة، بينما عانت مصر من تباطؤ الاستثمارات ونقص الإنتاج، لتتحول من مُصدر إلى مستورد للغاز المسال لتشغيل محطاتها.

جاء اكتشاف حقل "ظهر" المصري العملاق في 2015 بواسطة شركة "إيني" الإيطالية ليعيد إحياء الآمال المصرية. فروع النظام لهذا الاكتشاف باعتباره "طوق النجاة" الذي سيعيد لمصر اكتفاءها الذاتي ويحولها إلى مركز إقليمي. وبناءً على هذه السردية المتفائلة، توقفت مصر عن استيراد الغاز المسال في 2018، وبدأت في توقيع اتفاقيات لاستيراد الغاز الإسرائيلي بغرض "تسييله وإعادة تصديره" إلى أوروبا، مستفيدة من بنيتها التحتية (محطتي الإسالة في إدكو ودمياط) التي تفتقر إليها "إسرائيل".

<sup>4</sup> فاروق، عبد الخالق. اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى إفساد مصر والمصريين (1974 - 2010). الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، 2011 م، ص

## سقوط أسطورة الاكتفاء الذاتي

لكن الرياح جرت بما لا تشتهي السفن المصرية، فنتيجة للإدارة السياسية للحقول، والتي ضغطت لتسريع الإنتاج من حقل "ظهر" بمعدلات تفوق المعايير الفنية المستدامة لتحقيق مكاسب سياسية سريعة ("الإنجازات")، تعرّض الحقل لمشاكل تقنية خطيرة تمثلت في تسرب المياه إلى الآبار، مما أدى إلى انخفاض حاد و كارثي في إنتاجه، حيث تشير التقارير الفنية إلى انخفاض إنتاج "ظهر" بنسبة تجاوزت 40% مقارنة بذروة إنتاجه في 2021.

تزامن هذا الانهيار في الإنتاج المحلي مع زيادة مطردة وهائلة في الاستهلاك المحلي للكهرباء (التي تعتمد بنسبة 76.8% على الغاز الطبيعي) والطلب الصناعي المتنامي، فضلاً عن تصدير كميات من الغاز في 2022 للاستفادة من الأسعار العالمية المرتفعة إبان الحرب الروسية الأوكرانية. النتيجة كانت معادلة صفرية: مصر في عام 2024/2023 عادت لتكون مستورداً صافياً للغاز، تعاني من عجز في الطاقة، وتضطر لشراء شحنات الغاز المسال والمازوت بتكلفة باهظة تصل إلى مليار دولار شهرياً لسد العجز ومنع انقطاع الكهرباء، في ظل أزمة عملة طاحنة.

هذا السياق التاريخي والفني هو الذي مهد الطريق للصفقة الجديدة. حيث لم تعد القضية "تجارة وتسييل" كما كان يروج لها في 2018، بل أصبحت قضية "بقاء" و"أمن طاقة" محلي. فتحوّلت "إسرائيل" من "مورد لغاز التصدير" إلى "مورد لغاز الاستهلاك المحلي المصري"، وهنا يكمن التحول الجيواستراتيجي الخطير: فقد أصبح تشغيل الكهرباء في القاهرة مرهوناً بقرار سياسي وأمني في تل أبيب.

## تشريح الصفقة: الأرقام، الفواعل، والاقتصاد الموازي

### التفاصيل الفنية والمالية للاتفاق الجديد (2025-2040)

في تحول نوعي لمسار العلاقات، أعلن رئيس الوزراء "الإسرائيلي" (بنيامين نتنياهو) في ديسمبر 2025 الموافقة النهائية على توسيع صفقة تصدير الغاز الطبيعي إلى مصر، واصفاً إياها بأنها "أكبر صفقة في تاريخ إسرائيل". الاتفاق، الذي تبلغ قيمته التقديرية حوالي 35 مليار دولار، يقضي بتوريد كميات إضافية تصل إلى 130 مليار متر مكعب (bcm) من الغاز الطبيعي، وبشكل أساسي من حقل "ليفيثان"، إلى مصر على مدار 15 عاماً، حيث من المخطط أن تبدأ زيادة التدفقات من عام 2026 وتستمر حتى 2040.

تأتي هذه الصفقة كتعديل جذري وتوسيع لاتفاقية سابقة أبرمت في 2018/2019، والتي كانت تقضي بتوريد حوالي 60 إلى 85 مليار متر مكعب فقط. الزيادة الهائلة في الكميات، وتمديد الإطار الزمني، تعكس إدراكاً مصرياً بأن أزمة الطاقة المحلية ليست عابرة، بل هي عجز هيكلية مزمن يتطلب حلاً طويل الأمد، حتى لو كان هذا الحل هو الارتهان للخصم الاستراتيجي.

### شبكة المصالح: من يشتري ومن يبيع؟ (تشريح الاقتصاد الموازي)

لفهم "الاقتصاد السياسي" لهذه الصفقة، يجب النظر فيما وراء العلاقات الرسمية بين الدولتين، والغوص في شبكة الشركات الوسيطة التي تدير هذا الملف. إن تحليل هيكلية الملكية لهذه الشركات يكشف عن ترابط عضوي بين "البنزس" و"الأمن"، وهو ما يؤكد أطروحة "الدولة الموازية" التي يسيطر فيها جهاز المخابرات والجيش على مفاصل الاقتصاد الحيوية.

- **الطرف البائع:** كونسورتيوم يقوده عملاق الطاقة الأمريكي "شيفرون" (Chevron) (الذي استحوذ على نوبل إنرجي)، وشريكه الإسرائيلي "نيوميدي إنرجي" (NewMed Energy)<sup>5</sup> و"ريشيو" (Ratio). فوجود "شيفرون" يمنح الصفقة غطاءً وحماية أمريكية مباشرة، ويجعل أي مساس بها مساساً بمصالح استراتيجية أمريكية.
- **الطرف المشتري:** هنا تكمن المفاجأة. المشتري ليس "الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية" (إيجاس) الحكومية بشكل مباشر، بل شركة خاصة تُدعى "بلو أوشن إنرجي" (Blue Ocean Energy).

من هي "بلو أوشن إنرجي"؟

تشير التحقيقات الاستقصائية والوثائق المتاحة إلى أن "بلو أوشن" هي شركة تابعة لشركة "دولفينوس القابضة" (Dolphinus Holdings)، المملوكة لرجل الأعمال المصري علاء عرفة! لكن "دولفينوس" و"بلو أوشن" ليستا سوى واجهة لشبكة أعقد. فقد دخلت هذه الشركات في شراكات استراتيجية ومشاريع مشتركة مع شركة "إيست جاس" (East Gas).

من هي "إيست جاس"؟

تؤكد التقارير أن شركة "إيست جاس" مملوكة بأغلبية ساحقة (حوالي 80%) لـ جهاز المخابرات العامة المصرية (GIS). ويديرها ضباط سابقون ومسؤولون مقربون من الجهاز (مثل محمد شعيب). هذه الشركة لا تكتفي بكونها وسيطاً، بل هي المالك الأكبر لخط الأنابيب الذي ينقل الغاز (خط العريش-عسقلان) عبر استحوادها على حصة مسيطرة في شركة غاز شرق المتوسط (EMG) بالمشاركة مع "إيست ميد" (EMED)<sup>6</sup>.

ماذا يعني هذا الهيكل؟

1. **خصخصة الأرباح:** إن الأرباح الهائلة الناتجة عن استيراد الغاز الإسرائيلي (فرق السعر، رسوم النقل عبر الأنابيب التي تملكها المخابرات، وعمولات الوساطة) لا تصب بالضرورة في الموازنة العامة للدولة المصرية (التي تعاني من العجز والديون)، بل تذهب إلى "الصناديق الخاصة" التابعة للأجهزة السيادية<sup>7</sup>. هذا يخلق "اقتصاداً موازياً" يمول عمليات الجهاز وولاءاته بعيداً عن رقابة البرلمان أو الجهاز المركزي للمحاسبات.
2. **تضارب المصالح:** يصبح لدى الجهاز الأمني المنوط به حماية الأمن القومي مصلحة تجارية ومالية مباشرة في استمرار تدفق الغاز "الإسرائيلي"، وفي الحفاظ على علاقات دافئة مع "إسرائيل". هذا يفسر لماذا تستمر العلاقات الاقتصادية في الازدهار حتى عندما تتوتر العلاقات السياسية ظاهرياً، ولماذا يتم قمع أي أصوات معارضة لهذه الصفقات.
3. **التهرب الضريبي والسرية:** استخدام شركات مسجلة في ملاذات ضريبية (مثل جزر العذراء البريطانية ولوكسمبورغ وسويسرا) يسمح بإخفاء هوية المستفيدين الحقيقيين وتجنب دفع الضرائب للخزينة المصرية، مما يحرم الاقتصاد الرسمي من موارد هو في أمس الحاجة إليها.

<sup>5</sup> نيوميدي إنرجي. التقرير السنوي لعام 2022. نيوميدي إنرجي (NewMed Energy)، هرتسليا، 2023 م، ص 112. (مترجم)

<sup>6</sup> بهجت، حسام. "كيف أصبحت المخابرات العامة المصرية المالك الرسمي لخط الغاز مع إسرائيل؟". مدى مصر، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2018 م.

<sup>7</sup> صايغ، يزيد. "أولياء الجمهورية: تشریح الاقتصاد العسكري المصري". مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 2019 م، ص 24.

## البنية التحتية للهيمنة

لتمكين هذه التدفقات الهائلة التي نصت عليها الصفقة الجديدة، تم وضع مخطط لتوسيعات ضخمة في البنية التحتية، تربط مصر بـ "إسرائيل" برباط فولاذي من الأنابيب:

- **توسعة حقل ليفيثان:** استثمارات إسرائيلية-أمريكية لزيادة الإنتاج من 12 مليار متر مكعب سنوياً إلى 21 مليار متر مكعب، خصيصاً لتلبية الطلب المصري<sup>8</sup>.
- **خط أنابيب نيتسانا (Nitzana):** إنشاء خط أنابيب بري جديد يربط الشبكة "الإسرائيلية" بالمصرية عبر منطقة نيتسانا (العوجة) في النقب، لزيادة القدرة الاستيعابية التي كانت محدودة في خط العريش-عسقلان البحري وخط الغاز العربي عبر الأردن. هذا الخط الجديد سيمر عبر أراضي سيناء، مما يضيف بعداً أمنياً جديداً لمهام الجيش المصري في تأمين هذه الأصول.
- **محطات التسييل المصرية:** دمج محطتي الإسالة في إدكو ودمياط في سلسلة القيمة "الإسرائيلية"، بحيث تصبح مصر "مقدم خدمات لوجستية" (تسييل وشحن) للغاز الإسرائيلي المتجه لأوروبا، بدلاً من كونها تاجر غاز مستقل.

## سقوط سرديّة "المركز الإقليمي للطاقة": من الحلم إلى الكابوس

### وهم المركز الإقليمي

قامت الاستراتيجية المصرية في العقد الأخير على فكرة تحويل مصر إلى "مركز إقليمي للطاقة" يعتمد على ثلاثة أعمدة: الاكتفاء الذاتي من حقل ظهر، استيراد الغاز من الجوار (قبرص، "إسرائيل") لتسييله، وتصدير الغاز المسال لأوروبا لتحقيق فوائض مالية ونفوذ جيوسياسي.

اليوم، تشير البيانات إلى انهيار هذه الاستراتيجية. فمصر لم تعد تملك فائضاً للتصدير، بل إنها تستهلك الغاز الإسرائيلي محلياً لتشغيل الكهرباء. وبدلاً من أن تكون "مركزاً" يتحكم في التدفقات، أصبحت "سوقاً" وممرّاً. بينما القيمة الاستراتيجية الحقيقية (أمن الإمدادات والفوائض المالية) ذهبت لـ "إسرائيل"، في الوقت الذي تتحمل فيه مصر الأعباء البيئية والأمنية والتبعية السياسية<sup>9</sup>.

### عقيدة الصدمة وتمرير التبعية

في سياق "عقيدة الصدمة"<sup>10</sup> يمكن قراءة أزمة انقطاع التيار الكهربائي (تخفيف الأحمال) التي عانى منها المصريون بقسوة في صيف 2023 و2024 كأداة لـ "ترويض" الرأي العام، بحيث وضعت السلطة الشعب المصري أمام خيارين أحلاهما مر: إما العيش في ظلام دامس وتوقف المصانع، أو القبول باستيراد الغاز من "إسرائيل" كضرورة حتمية! ومن ثم، تم استخدام الأزمة لتبرير الصفقة، وتصوير الغاز "الإسرائيلي" ليس كخيار تطبيعي مرفوض شعبياً، بل كـ "مُنقذ" لشبكة الكهرباء القومية. وبهذا، تم تمرير تعميق التبعية تحت وطأة الحاجة والمعاناة اليومية، في تطبيق حربي لمفهوم "استغلال الكوارث" لتمرير سياسات لا تحظى بشعبية.

<sup>8</sup> NewMed Energy. Annual Report 2022. NewMed Energy LP, 2023, p. 74.

<sup>9</sup> Stern, Jonathan. "Egypt: The absolute need for a new gas strategy." Oxford Energy Comment, The Oxford Institute for Energy Studies, Nov. 2023, p. 2.

<sup>10</sup> Klein, Naomi. The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism. Metropolitan Books, 2007, p. 6.

## التبعية الهيكلية

بهذه الصفقة، لم تعد العلاقة تجارية قابلة للاستبدال، بل تحولت إلى تبعية هيكلية؛ حيث تشير التقديرات إلى أن الغاز "الإسرائيلي" بات يمثل نسبة حاكمة (تصل إلى 10-15% وربما أكثر في أوقات الذروة) في الشبكة القومية للغاز في مصر<sup>11</sup>. في السابق، كانت مصر تملك "محبس الغاز" وتصدره لـ "إسرائيل". بينما اليوم، انعكست الآلية تماماً؛ فـ "إسرائيل" تملك المحبس، ومصر هي الطرف الذي يخشى الإغلاق! هذا الوضع يمنح تل أبيب "فيتو" فعلي على أمن الطاقة المصري، وبالتالي على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للنظام (فضلاً عن الفيتو "الإسرائيلي" على الأمن الغذائي المصري من خلال سد النهضة الإثيوبي).

## الأثر الجيواستراتيجي: سلاح الطاقة في زمن الإبادة

### "الاعتمادية غير المتكافئة" كقيد على السيادة

تخلق صفقة الغاز حالة نموذجية من "الاعتمادية غير المتكافئة". في هذه العلاقة، يكون الضرر الواقع على مصر في حال انقطاع الغاز (انقطاع الكهرباء، توقف مصانع الأسمدة، اضطراب اجتماعي، توقف إمدادات المياه المحلاة) أكبر بكثير من الضرر الواقع على "إسرائيل" (خسارة إيرادات مالية يمكن تعويضها أو تأجيلها، خاصة مع وجود اقتصاد قوي ودعم أمريكي).

ظهر هذا جلياً مع بداية حرب "طوفان الأقصى" في أكتوبر 2023، عندما أوقفت "إسرائيل" ضخ الغاز من حقل "تمار" لأسباب أمنية، مما أدى فوراً إلى زيادة ساعات انقطاع الكهرباء في مصر وكشف هشاشة أمن الطاقة المصري أمام أي قرار أمريكي! هذه الواقعة كانت بمثابة "بروفة" عملية لكيفية استخدام الطاقة كسلاح ضغط، ورسالة واضحة للقاهرة بأن "مفتاح النور" في يد تل أبيب<sup>12</sup>.

## تحديد الدور المصري في حرب غزة: الصمت المدفوع

إن الأثر الجيواستراتيجي الأخطر لهذه الصفقة يكمن في تكييف القرار السياسي المصري تجاه الحرب في غزة؛ فالنظام المصري، المثقل بالديون (164 مليار دولار)<sup>13</sup> والمهدد بانهيار شبكة الكهرباء، وجد نفسه عاجزاً عن اتخاذ أي إجراءات تصعيدية حقيقية ضد العدوان "الإسرائيلي"، بل ومضطراً للتعاون.

- **فقدان ورقة الضغط:** لو كانت مصر مكتفية طاقياً كما كانت في الماضي، لكان بإمكانها التلويح بتجميد التعاون الاقتصادي، أو إغلاق المجال الجوي، أو التهديد بمراجعة اتفاقيات السلام، أو حتى التلويح بوقف تسييل الغاز "الإسرائيلي" لأوروبا كورقة ضغط لوقف المجاعة في غزة. لكن في ظل الحاجة الماسة للغاز (والرضا الأمريكي المصاحب له لضمان قروض صندوق النقد)، تحول الموقف المصري إلى دور "الوسيط" العاجز، بل والشريك في الحصار من خلال عدم القدرة على فرض إدخال المساعدات دون إذن "إسرائيلي"، خشية إغضاب الطرف الذي يمدّها بالطاقة والمال.

<sup>11</sup> Middle East Economic Survey (MEES). "Egypt Gas Crisis: Imports from Israel Critical." MEES, vol. 66, no. 45, 10 Nov. 2023, p. 4.

<sup>12</sup> المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. "الموقف المصري من الحرب على غزة: حسابات الداخل وضغوط الخارج". وحدة الدراسات السياسية، تقدير موقف، الدوحة، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023 م، ص 5.

<sup>13</sup> البنك الدولي. "مصر: الآفاق الاقتصادية - ربيع 2024". مجموعة البنك الدولي، واشنطن، نيسان/أبريل 2024 م، ص 12.

- **التواطؤ الصامت:** تشير التحليلات إلى أن استمرار تدفق الغاز وتوسيع الاتفاقيات في خضم الإبادة الجماعية يعكس سياسة "فصل المسارات"؛ أي فصل المسار الاقتصادي/الأمني عن المسار السياسي/الشعبي. فالنظام المصري اختار "أمن النظام" (الاستقرار الاقتصادي والكهربائي وتدفقات أموال المخابرات) على حساب "الأمن القومي العربي" ومقتضيات التضامن مع غزة، عندها أصبح الغاز "أقوى من الدبلوماسية" وأقوى من الدماء.

### "إسرائيل" كقوة طاقة إقليمية: التطبيع عبر الأنابيب

بالنسبة لـ "إسرائيل"، تمثل الصفقة انتصاراً جيوسياسياً هائلاً يتجاوز العوائد المالية. فقد حقق (نتنياهو) ما عجزت عنه الدبلوماسية التقليدية:

1. **شرعية الاندماج:** الغاز أصبح بوابة "التطبيع الاقتصادي" التي تفرض "إسرائيل" كشريك لا غنى عنه في البنية التحتية للمنطقة، مما يجعل أي محاولة لعزلها أمراً مكلفاً جداً لدول الجوار.
2. **تمويل الأمن:** العائدات المالية الضخمة (حوالي 18 مليار دولار ستدخل الخزانة الإسرائيلية مباشرة من الضرائب والعوائد) ستستخدم، حسب تصريح (نتنياهو) الصريح، لتمويل "التعليم، والصحة، والأمن"<sup>14</sup>، أي أنها ستساهم بشكل غير مباشر في تمويل الآلة العسكرية التي تشن الحرب، مما يجعل مصر ممولاً غير مباشر لحرب "إسرائيل".
3. **الاستقرار الإقليمي (بالمفهوم "الإسرائيلي"):** ربط الاقتصاد المصري بالاقتصاد "الإسرائيلي" يخلق مصلحة مشتركة للنظام المصري في منع أي اضطرابات أمنية في سيناء أو غزة قد تهدد خطوط الأنابيب، مما يحول الجيش المصري وأجهزة الأمن فعلياً إلى "حارس" لهذه البنية التحتية الإسرائيلية الحيوية، ويجعل أمن الطاقة الإسرائيلي جزءاً من الأمن القومي المصري (بالمفهوم المعكوس)<sup>15</sup>.
4. **انسحاب الجيش المصري:** بالتزامن مع الإعلان عن الموافقة النهائية على صفقة الغاز في ديسمبر 2025، أفادت تقارير إعلامية "إسرائيلية" وعربية (مثل موقع "واللا" و"عربي21") بأن الجيش المصري بدأ بالفعل في "تقليص جزئي" لقواته في شمال سيناء والمناطق الحدودية. هذا التزامن الزمني (الموافقة على الصفقة تلتها أنباء الانسحاب بيوم واحد) يشير بقوة إلى وجود "صفقة ضمنية": الغاز مقابل خفض التصعيد العسكري في سيناء. وكانت كشفت مصادر إعلامية عبرية وتقارير تحليلية أن رئيس الوزراء "الإسرائيلي" قام بتعليق وتأخير الموافقة على صفقة الغاز لعدة أشهر، ليس لأسباب تجارية، بل كأداة ضغط سياسي وأمني، والذريعة "الإسرائيلية" كانت اتهام مصر بخرق الملحق الأمني لمعاهدة السلام (كامب ديفيد) من خلال نشر قوات ومعدات ثقيلة في سيناء (المنطقة ج) ومناطق أخرى تتجاوز المسموح به، بالإضافة إلى بناء بنية تحتية عسكرية (أنفاق ومطارات) تراها "إسرائيل" تهديداً مستقبلياً<sup>16</sup>. فاستخدمت إسرائيل "سلاح الطاقة" بوضوح: الموافقة على تدفق الغاز (الذي يمنع إطلام مصر) مشروطة بمعالجة "الانتهاكات" المصرية في سيناء وتقليص الوجود العسكري.

<sup>14</sup> Prime Minister's Office. "PM Netanyahu's Statement at the Signing of the Gas Framework." Gov.il, 17 Dec. 2019.

<sup>15</sup> Shavit, Eldad, and Sima Shine. "Israel-Egypt Relations: The Security-Strategic Dimension." INSS Insight, no. 1256, Institute for National Security Studies, 5 Feb. 2020, p. 3.

<sup>16</sup> Bohbot, Amir. "The IDF is preparing for a scenario of confrontation with Egypt." Walla!, 26 Jan. 2024. [Original in Hebrew: [100404]].

5. تعيين اللواء (خالد مجاور) الملحق العسكري المصري السابق في واشنطن محافظاً لمحافظة شمال سيناء في يوليو 2024<sup>17</sup>، إضافة لعمله السابق كرئيس لهيئة الاستخبارات العسكرية ومساعدًا لوزير الدفاع للشؤون الخارجية، يتمتع اللواء مجاور بعلاقات وثيقة مع نظرائه في واشنطن تجعله الشخص الأكثر قدرة على إدارة ملف سيناء بطريقة "مُرضية" للإدارة الأمريكية.

## الأبعاد الإقليمية: لعبة الشطرنج في شرق المتوسط

### عزل تركيا وتهميش المنافسين

تأتي الصفقة لتعزز محور (مصر-إسرائيل-قبرص-اليونان) في مواجهة الطموحات التركية في شرق المتوسط. من خلال "منتدى غاز شرق المتوسط" (EMGF)، الذي مقره القاهرة، تم مأسسة هذا التحالف لعزل تركيا طاقيًا<sup>18</sup>، فمثل ذلك:

- **ضربة لطموح أنقرة:** بتوجيه الغاز "الإسرائيلي" إلى مصر للتسييل، يتم تجاوز الخيار التركي (تصدير الغاز الإسرائيلي عبر الأنابيب إلى تركيا (عبر سوريا "الجديدة") ومنها لأوروبا)، وهو ما يمثل ضربة لطموح أنقرة في أن تكون مركز الطاقة للمنطقة.
- **تحجيم دور مصر:** رغم أن المنتدى مقره القاهرة، إلا أن الديناميكيات الحقيقية تشير إلى أن مصر تحولت من "منتج وقائد" للمنتدى إلى "ممر ومقدم خدمات". القيمة المضافة الحقيقية (الإنتاج والريع الاستراتيجي) تذهب لـ "إسرائيل"، بينما تكتفي مصر برسوم التسييل والمرور، مع تحمل المخاطر البيئية والأمنية.

### الدور الأمريكي: "شيفرون" كذراع دبلوماسية

لا يمكن قراءة الصفقة بمعزل عن الاستراتيجية الأمريكية الشاملة، فوجود شركة "شيفرون" الأمريكية كشريك مشغّل لحقل ليفيثان يعطي الصفقة غطاءً سياسياً وحمياً أمريكية<sup>19</sup>؛ فالولايات المتحدة تدفع نحو "التطبيع الطاقي" كبديل عن التسوية السياسية الشاملة، وترى في دمج "إسرائيل" في شبكة الطاقة الإقليمية ضماناً لأمنها وبديلاً موثقاً (وإن كان جزئياً) للغاز الروسي في الأسواق الأوروبية، لذلك كان الضغط الأمريكي حاسماً في تذليل العقبات السياسية "الإسرائيلية" الداخلية لإتمام الصفقة، وفي الضغط على مصر للقبول بالشروط، كما دعم الاتحاد الأوروبي هذه الصفقة بقوة كجزء من استراتيجيته للتنويع بعيداً عن الغاز الروسي<sup>20</sup>.

### سيناريوهات المستقبل: إلى أين تتجه مصر؟

بناءً على المعطيات الحالية والتحليلات الاستشرافية، يمكن رسم ملامح المستقبل القريب والمتوسط لمصر في ظل هذه المعادلة الطاقيّة:

<sup>17</sup> "تعيين اللواء خالد مجاور محافظاً لشمال سيناء". جريدة الأهرام، 3 تموز/يوليو 2024، ص 1.

<sup>18</sup> قدورة، عماد. "جيوسياسية الغاز في شرق المتوسط: الصراع والتعاون". مجلة سياسات عربية، العدد 36، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني/يناير 2019 م، ص 18.

<sup>19</sup> هندرسون، سايمون. "دخول شيفرون إلى شرق المتوسط: تعزيز الروابط الاستراتيجية". المرصد السياسي، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 22 تموز/يوليو 2020 م.

<sup>20</sup> المفوضية الأوروبية. "الاتحاد الأوروبي ومصر وإسرائيل يوقعون مذكرة تفاهم لتصدير الغاز إلى أوروبا". بيان صحفي، المفوضية الأوروبية، القاهرة، 15 حزيران/يونيو 2022 م.

## سيناريو "صفقة القرن" والتهجير (الضغط عبر الاقتصاد)

تشير التحليلات إلى أن الانهيار الاقتصادي المصري، المتفاقم بأزمة الطاقة، قد يتم توظيفه للضغط على النظام المصري لقبول بتسويات سياسية كبرى تتعلق بالقضية الفلسطينية. يبرز هنا سيناريو "صفقة القرن" بشقه المتعلق بتوطين جزء من سكان غزة في سيناء مقابل حزم إنقاذ مالية ضخمة وإسقاط ديون<sup>21</sup>. الاعتماد الطاقوي والمالي على الغرب و"إسرائيل" يجعل قدرة القاهرة على مقاومة هذه الضغوط أضعف من أي وقت مضى. وتصريحات مستشار الأمن القومي الأمريكي (جيك سوليفان) حول "الممرات الآمنة للفلسطينيين مقابل الدعم المالي لمصر"<sup>22</sup> تشير إلى أن هذا السيناريو لا يزال مطروحاً على الطاولة.

## سيناريو استمرار التبعية والهشاشة (2030)

السيناريو المرجح هو استمرار النظام المصري في تعميق اعتماده على الغاز "الإسرائيلي"، مع تبرير ذلك بالعجز المحلي والضرورات الاقتصادية. عليه ستتحول مصر بحلول 2030 إلى مستهلك شبه كامل للغاز المستورد<sup>23</sup>، مما ينهي تماماً حلم "المركز الإقليمي" بمفهومه السيادي. وهذا الوضع سيجعل القاهرة أكثر انصياعاً للرؤية الأمريكية-الإسرائيلية في ملفات المنطقة.

## سيناريو الانفجار أو التغيير الوظيفي

نتيجة لأي تصعيد عسكري إقليمي واسع (مع إيران أو حزب الله) قد يؤدي إغلاق الحقول "الإسرائيلية" مجدداً ولفترات طويلة، إلى وضع مصر في ظلام دامس وشلل صناعي، قد يولد انفجاراً اجتماعياً داخلياً لا تستطيع الأجهزة الأمنية احتواءه؛ ففي حالة عجز النظام الحالي عن أداء دوره الوظيفي (ضبط الأمن، تمرير الغاز، احتواء الغضب الشعبي)، قد تبحث القوى الدولية (أميركا) عن بدائل أو "واجهات مدنية" جديدة تحافظ على جوهر النظام وعلاقاته الاستراتيجية، ولكن بقدرة أكبر على الامتصاص السياسي، وهو ما ألمحت إليه بعض مراكز الفكر الأمريكية<sup>24</sup>.

<sup>21</sup> Trump, Donald J. Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People. The White House, Jan. 2020, p. 27.

<sup>22</sup> England, Andrew, and Heba Saleh. "Egypt under pressure to accept Gaza refugees." Financial Times, 12 Oct. 2023, p. 1.

<sup>23</sup> BMI (Fitch Solutions). Egypt Oil & Gas Report: Q1 2024. BMI, 2023, p. 12.

<sup>24</sup> Cook, Steven A. "Egypt's Sisi Is Running Out of Time." Foreign Policy, 1 Feb. 2023.